تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن، دراسة حالة صندوق الزكاة سطيف (2004-2014)

Financing of micro-businesses with Al-Quardh Al-Hassan Case study of the Setif Zakat Fund (2004-2014)

أ. سايح فطيمة جامعة غليزان، الجزائر sfatima142009@gmail.com

د.رديف مصطفى جامعة سيدي بلعباس، الجزائر redif.cur@gmail.com

أ. جلام كريمة جامعة غليزان، الجزائر karima.djallam@gmail.com

تاريخ الاستلام:2019/01/02 تاريخ القبول: 2019/07/07

الملخص: لقد برزت في الآونة الأخيرة الحاجة للتمويل المتناهي الصغر لحل مشكلات الحرمان المالي (الإقصاء المالي) التي تعاني منها بدرجة أكبر الشرائح الفقيرة من أفراد المجتمع. فهذا النوع من التمويل البالغ الصغر يهدف لمساعدة الفقراء النشيطين اقتصاديًا وتقديم المساعدات الخيرية وكذا توفير شبكة الأمان الاجتماعي. إنَّ مختلف الوكالات المنشاة من طرف الدولة والتي تعتبر نظام مثالي للحفاظ على تنمية الأصول وبناء القدرات وتقديم المساعدات التقنية لتحسين المهارات وتنمية الموارد البشرية. بالإضافة إلى هذه الوكالات نجد مؤسسات التمويل الإسلامي كالزكاة ومؤسسات الأوقاف، فلزكاة دور اجتماعي، اقتصادي وتنموي، فهي تعمل على التوزيع العادل للثروة، وتمويل المشاريع باستغلال أموال الزكاة واستثمارها كقروض حسنة لخلق العمل وتقليص البطالة والفقر والمساهمة في التنمية المحلية، بحيث أصبح صندوق الزكاة من أهم دعائم التنمية المستدامة. وفي هذا البحث نسلط الضوء على دور القرض الحسن في التمويل المشاريع لولاية سطيف حسب القطاعات للفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2014.

الكلمات المفتاحية: زكاة، تمويل متناهي الصغر، صندوق الزكاة، مشاريع مصغرة، مؤسسات مصغرة، قرض حسن، سطيف، تمويل، تنمية مستدامة.

Abstract : The need for micro-finance has recently emerged to solve the problems of financial deprivation (financial exclusion) that are more experienced by the poorer segments of society. The various agencies created by the state are an ideal which are as a system for maintaining asset development, capacity-building and providing technical assistance to improve skills and develop human resources. In addition to these agencies, we find Islamic financial institutions such as Zakat and Endowments Institutions. Zakat has a social, economic and developmental role. It works on the equitable distribution of wealth and financing of projects by exploiting Zakat funds and investing them as microfinance to create work, reduce unemployment and poverty and contribute to local development. It has become one of the most important pillars of sustainable development. In this paper, we highlight the role of the microfinance in financing micro-businesses in Setif Wilaya during the period (2004-2014)

***Key Words*:** Zakat, Microfinance, Zakat Fund, Microenterprise, Al Qardh Al Hassan, Setif, Finance, Sustainable Development.

JEL Classification : E51, G2, M13,N27

*مرسل المقال: سايح فطيمة (sfatima142009@gmail.com).

المقدمة:

مع تزايد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في مختلف دول العالم لاسيما النامية منها كونها تمثل قطاع استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أصبح التمويل الأصغر آلية أساسية من أهم الآليات المبتكرة لتحقيق أهداف التنمية المرجوة والتخفيف من حدة الفقر وآثاره في المجتمعات التي ظلت تعاني من هذه المشكلة. إنَّ البعد الحقيقي للزكاة وبالأخص للقرض الحسن هو التكافل الاجتماعي و الاقتصادي والسلم الاجتماعي وكذا زيادة أبواب الرزق من خلال استثمار جزء من أموال الزكاة في المشاريع الاستثمارية تساهم في التخفيف من حدة الفقر وتطوير التنمية المحلية.

تولي الدول الإسلامية أهمية كبيرة للقرض الحسن وذلك من خلال استهدافه الفقراء النشطين وتوسيعه للفرص أمام الشرائح الأكثر فقرًا في المناطق الريفية الذين يمثلون أغلبية الفقراء في العالم والعمل على تحويل شقائهم وبؤسهم إلى سعادة ورخاء. ونتيجة لذلك أصبح للتمويل الأصغر بصيغة القرض الحسن أهمية أكبر من ذي قبل نظرًا لما حققه من مكافحة الفقر الريفي، خلق مناصب عمل وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاسيما في البلدان العربية والإسلامية، وللتنويع مصادر الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة و المتوسطة. استطاع صندوق الزكاة لولاية سطيف رغم حداثته أن يساهم في مد يد العون لكثير من الفقراء و تمويل المشاريع المصغرة التي قاربت 735 مؤسسة مصغرة خلال 10 سنوات منذ بدا العمل بالقرض الحسن، وخلق مناصب عمل للشباب البطال.

إنَّ لآلية التمويل الأصغر عدة فوائد على الصعيد الاقتصاد الجزئي والكلي وهذا ما دفع الجزائر لانتهاج سياسة القروض متناهية الصغر لتمويل المشاريع المقاولاتية وذلك من خلال إنشاء عدة وكالات أهمها "صندوق الوطني للتأمين على البطالة" (CNAC) عام 1994, وكذلك "الوكالة الوطنية لدعم والتشغيل الشباب" (ANSEJ) العام 1997, إضافة إلى "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" (ANGEM) العام 2004، و"صندوق الزكاة" سنة 2004، ولقد أدت التحديات الاقتصادية الكبرى خاصة مشكل البطالة إلى ظهور اجتهادات حديثة تسعى إلى تخصيص جزء من أموال الزكاة لصالح الشباب البطال من اجل تمويل المشاريع المصغرة التي تعتبر من أساسيات الاقتصاديات الحديثة. ويشكل الشباب نسبة كبيرة في المجتمع الجزائري تفوق 75 % وهذا ما أزَّم من حدة البطالة حيث قامت الجزائر بتبني عدة برامج وكان من بينها صندوق الزكاة الذي يعمل على خلق الشغل وتخفيض معدلات البطالة من خلال القرض الحسن وتمويل المشاريع الصغيرة وبالتالي المساهمة في التنمية المحلية، الاقتصادية والمستدامة ككل وهذا ما يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي:

إشكالية البحث:

إلى أي مدى تساهم الزكاة باعتبارها احد أهم أدوات التمويل في خلق و بعث المشاريع المصغرة؟

فرضيات البحث:

على ضوء ما تقدم، وضعنا مجموعة من الفرضيات للإجابة على إشكالية البحث، وهذه الفرضيات تتمثل في:

1- تساهم الزكاة في تمويل المشاريع المصغرة.

2- تعمل الزكاة على خلق فرص العمل و التقليل من البطالة من خلال تمويل المشاريع المصغرة.

هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية الزكاة ومدى فاعليتها في خلق المشاريع وتمويل المؤسسات المصغرة وتوفير فرص العمل والتقليل من البطالة وكذا تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تهدف إلى استعراض تجربة سطيف في مجال تمويل المتناهي الصغر وخلق وتطوير المؤسسات المصغرة من خلال القرض الحسن لاستخلاص نتائج وتطبيق هذه التجربة والاستفادة منها في التنمية الاقتصادية والمستدامة.

منهج البحث: في هذا البحث سنوضح الدور التمويلي لصندوق الزكاة لمدينة سطيف من خلال القرض الحسن لمختلف المشاريع والمؤسسات المصغرة وسوف نركز دراستنا التطبيقية على الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2013 (سنة 2013 بعد تجميد العمل بالقرض الحسن) وهذا بالاعتماد على المنهج الاستنباطي والاستقرائي، لتحليل المعلومات الموثقة كالأرقام والبيانات الموجودة في مختلف التقارير والوثائق وسنعتمد في تحليلنا للجداول والمعطيات والمنحنيات على برنامج EXCEL. وسنتناول هذا البحث من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

- مفاهيم حول الزكاة والقرض الحسن في الجزائر.
- مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- دور القرض الحسن في تمويل المشاريع في ولاية سطيف.

1. مفاهيم حول الزكاة والقرض الحسن في الجزائر

1.1. تعريف صندوق الزكاة:

أُنشِأَ صندوق الزكاة سنة 2003 في ولايتي عنابة شرقًا وسيدي بلعباس غرباً. وهو مؤسسة دينية واجتماعية (المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان 1411 الموافق لـ23 مارس 1991) وتعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وهي التي تضمن له التغطية الدينية، بحيث يجمع المال نقدًا من خلال فتح حساب بريدي تابع لمؤسسة المسجد ثم عُمِمَ على كافة التراب الوطني في سنة 2004. (لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف الجزائرية 2016). ويتم إنفاق حصيلة الصندوق كالتالي:

- حصيلة توجه للفقراء و المساكين.
- حصيلة توجه لمصاريف صندوق الزكاة.
- حصيلة توجه للاستثمار (القرض الحسن). و هذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 1: توزيع حصيلة صندوق الزكاة الجزائري

البيان	نسبة حصيلة الزكاة	
	الحصيلة اقل من 5 ملايين دج	الحصيلة أكثر من 5 ملايين دج
الفقراء و المساكين	% 87,5	% 50
مصاريف تنمية حصيلة الزكاة (القروض الحسنة)	/	% 37,5
مصاريف تسيير الصندوق	12,5 % توزع كما يلي: 4,5 % لتغطية تكاليف لجنة النشاطات الولائية. 6 % لتغطية تكاليف لجنة النشاطات القاعدية. 2 % لتغطية تكاليف لجنة النشاطات الصندوق على مستوى الوطني.	

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

في حالة ما إذا كانت حصيلة الزكاة اقل من 5 ملايين فيتم توزيع حوالي 87,5 % ولا يخصص أي مبلغ لقروض الحسنة. كما تقوم مداخيل الزكاة بتوزيع الدخل الوطني وتحقيق حد الكفاية لمحدودي الدخل والمعوزين. أمَّا إذا تجاوزت 5 ملايين دج فإن نصفها يوزع لصالح الفقراء أما نسبة 37,5 % توزع على شكل قروض حسنة. وتُحصَل الزكاة بنسبة 2,5 % من رؤوس الأموال المنقولة وما بين 5 % إلى 10 % من دخل الأموال الثابتة كالأراضي الزراعية والعقارات المستغلة و المصانع والأسهم الموجهة للاستثمار و20 % من البترول والفحم. فالزكاة تسهم في توجيه جزء من أموال الأغنياء نحو الفقراء وبالتالي تقليص مستويات النفقات المخصصة للفقراء من الميزانية العامة للدولة. (صالح صالحي، 2009، ص. 8).

2.1. أهمية صندوق الزكاة:

تعتبر الزكاة أكثر أدوات التمويل الإسلامي فاعلية و أهمية في تحقيق أهدافه الإجتماعية و الإقتصادية. فالدور الذي تحققه الزكاة في ممارسة هذه الخدمة الجليلة يعتبر منسجماً ومكملاً لباقي الأدوار الاقتصادية التي تقوم بها. فإضافةً إلى الدور الذي يلعبه صندوق الزكاة في تحصيل الزكاة و توزيعها على الفقراء والمساكين فإنه يوجه جزء منها لتمويل المشاريع بفضل القرض الحسن. تقترن المؤسسات المصغرة بالتمويل المصغر أو التمويل الأصغر أو ما يعرف بالقرض الحسن. (سليمان ناصر، 2012، ص. 4) إنَّ توزيع أموال الزكاة يعزز القدرة الشرائية وينمي الطلب على العمل مما ينتج عنه انخفاض البطالة و لما تنخفض هذه الأخيرة تعمل على زيادة المداخيل وتراكم ثروات الفئات المنتجة والغنية وزيادة توظيف رؤوس الأموال في القطاع الإنتاجي وهذا ما يدفع بحصيلة الزكاة إلى الارتفاع بسبب توسع شرائح دافعي الزكاة أفقيًا وعموديًا وهذه الدورة تحقق ما يسمى بانتعاش الاقتصاد الكلي وبالتالي النمو والتنمية الاقتصادية.

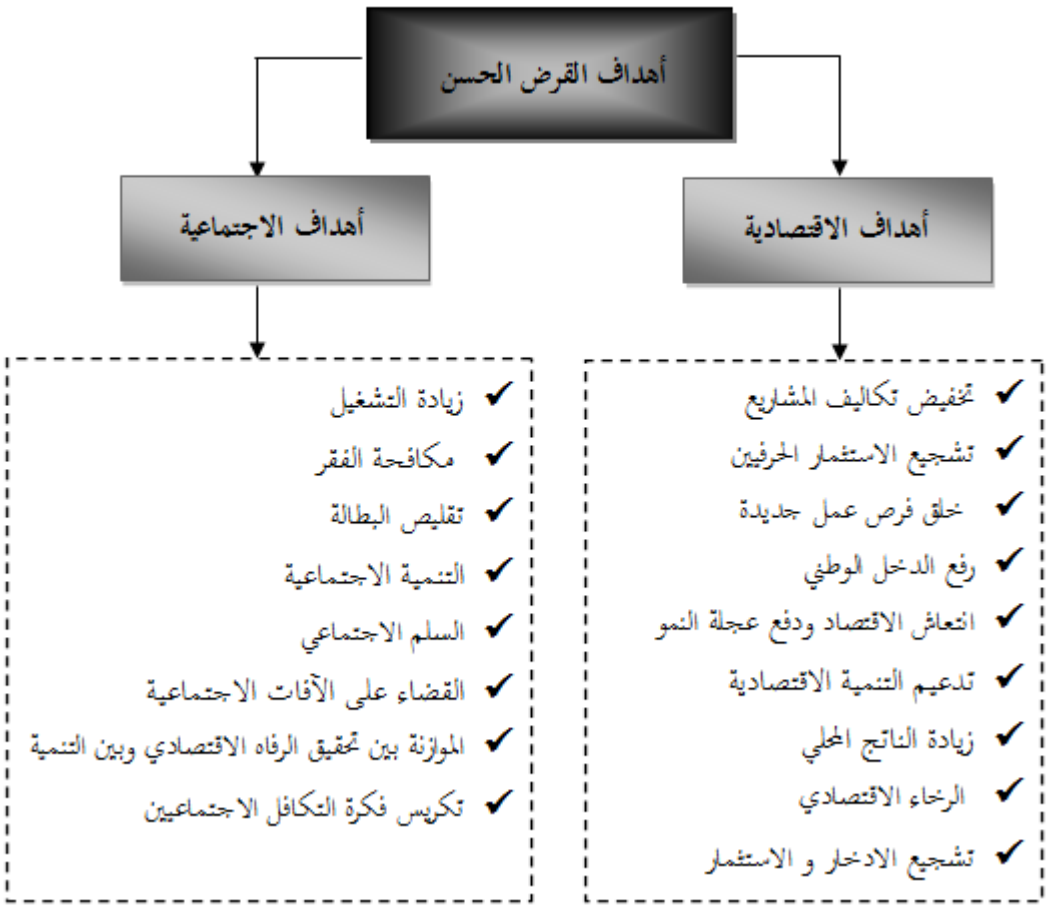
3.1. تعريف القرض الحسن

فالقرض الحسن هو قرض لا يكون فيه أي نوع من أنواع الفائدة، فهو دين من جهة معينة لفترة زمنية محددة و يرد دون زيادة أو نقصان. ويعتبر القرض الحسن ما يعطيه المقرض من المال إرفاقاً بالمقترض ليرد إليه مثله وذلك دون اشتراط زيادة، ويمنح لغايات اجتماعية وإنسانية. (السبيعي، 2011، ص. 49) ويطلق هذا اللفظ كما جاء في القرآن الكريم على المال الذي ينفق على المحتاجين، طلباً للأجر والثواب من الله عز وجل، فهو الوسيلة الأنسب لتمويل المشاريع المصغرة خاصة تلك التي تشغل من 1 إلى 9 عمال وذلك لصعوبة حصولها على التمويل البنكي.(عمر، 2005، ص. 12). يعتبر أحد أبواب التكافل الاجتماعي التي شرعها الإسلام وحث المسلمين عليها، وهذا القرض على عكس القرض الربوي الذي يتضمن زيادة محددة تسمى الربا. (سايح فطيمة، 2016 ب، ص. 240) بمعنى آخر هو عمل صالح يتقرب به الناس إلى الله ومن بين أهم خصائص القرض الحسن عدم تعامله بالفائدة لأنَّ الإسلام حرَّم التعامل بها كما أنَّه يوجه للمشاريع الحلال المتناهية الصغر التي تساهم في زيادة الأرزاق بتبني التمويل عن طريق المشاركة وعدم الضغط على المستفيد في تسديده للمستحقات في حالة العسر المالي. (سايح فطيمة، 2016 ا، ص. 164) إنَّ القرض الحسن يربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية ويهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية للفقراء ومساعدتهم على القضاء على مشاكل العمل والفقر والعوز التي تصادفهم.(لسوامس و لعيوني، 2003، ص. 26) ظهر تمويل المشاريع المصغرة بالقرض الحسن بعدما عزفت البنوك التقليدية عن تمويلها بسبب ضعف الضمانات المقدمة من الطالبي القروض.(سليمان ناصر، ص. 17).

4.1. أهداف القرض الحسن

للتخفيف عن المعسر وضمان حقوقهم أَوجد الدين الإسلامي قوانين حكيمة وعادلة وإنسانية منها (القرض الحسن) فهو عمل إنساني وتكافلي في المجتمع ويحقق نوعاً من الرخاء الاقتصادي والسلم الاجتماعي والسعة على الفقراء مما ينشر جوّ المحبة والألفة وأيضاً هو مانع عن الكثير من الجرائم والمشكلات لأن المحتاج إذا لُبي حاجاته لا يفكر بالطرق الملتوية كالسرقة للحصول على المال إذا ما حصلها من طرقها الصحيحة، إضافة إلى رضا رب العالمين وما يحصل عليه من الثواب واجر المضاعف. إنَّ للقرض الحسن عدة أهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية (لسوامس و لعيوني، ص. 28 و 29):

الشكل رقم 1: أهداف القرض الحسن



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادًا على سايح فطيمة ا، تجربة صندوق الزكاة الجزائري كآلية لبعث المشاريع المصغرة وتمويلها–ولاية عنابة نموذجًا–، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد الخامس جوان2016 ، جامعة أم البواقي، ص . 167.

2. مفاهيم حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1.2. تعاريف حول المؤسسات المصغرة

إنَّ المؤسسات الصغيرة هي تلك التي تضم اقل من 10 عمال حسب تعريف البنك الدولي وإجمالي أصولها لايتعدى 100 000 دولار أمريكي ولا يتعدى حجم مبيعاتها السنوية 100 000 دولار أمريكي (سليمان ناصر وعواطف محسن، 2011، ص. 3 و4). أمَّا حسب القانون الجزائري يعرفها القانون التوجيهي الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 02/17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 2017/01/10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، المادة رقم 08-09-10 العدد 02، الصادرة في 11 جانفي 2017، تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسب المادة الخامسة من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة2017 كما يلي: "تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع

و/أو الخدمات، تُشغل من 01 إلى 250شخص، و أن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة 4مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع .حصيلتها السنوية مليار 1 دينار جزائري، وتستوفي معايير الاستقلالية". وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنَّها مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات:

- ✓ تشغل من واحد إلى 250 عامل
- ✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دج
- ✓ لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دج
- ✓ تستوفي معيار الاستقلالية

حيث جاء هذا القانون الجديد المعدل والمتمم القانون التوجيهي لسنة2001، لتعديل الحدود المالية (رقم الأعمال والحصيلة السنوية)الفاصلة بين كل من المؤسسات المصغرة، الصغيرة، والمتوسطة بما يتوافق مع التطور الاقتصادي الحاصل وأهداف الدولة الرامية لتطوير هذا القطاع. وفي الجزائر تعتبر المؤسسات بالغة الصغر تلك التي تشغل اقل من 10 عمال. وتعرف المشاريع المصغرة أو المؤسسات المصغرة من خلال عدد العمال، رقم الأعمال وحصيلة الميزانية السنوية كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم 2: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون

المؤسسة	المستخدمون	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 1 إلى 9	اقل من 40 مليون دج	**اقل من 20 مليون دج**
صغيرة	من 10 إلى 49	اقل من 400 مليون دج	**اقل من 200 مليون دج**
متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون الى4 مليار دج	**من 200 إلى 1 مليار دج**

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغرى و المتوسطة رقم 02/17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 2017/01/10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، المادة رقم 08-09-10 العدد 02، الصادرة في 11 جانفي 2017.

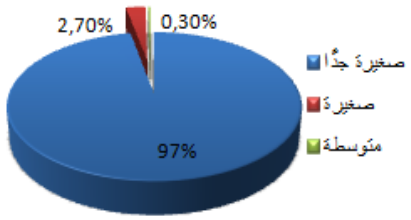
ولقد شهد قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر نمواً مستمراً و متزايداً خاصة في الآونة الأخيرة مثلما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم 3: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عي الجزائر

نوع المؤسسات	عدد المؤسسات	النسبة المئوية %
صغيرة جدًّا	183653	**97**
صغيرة	27380	**2,7**
متوسطة	3042	**0,3**
المجموع	1014075	**100**

Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletins d'information statistique de la PME, N° 29, Algérie, 2016, p. 10.

الشكل رقم 2: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عي الجزائر



لا يوجد تعريف واحد و شامل للمؤسسة المصغرة هناك عدة تعاريف وهذا على حسب الدول فمثلاً الجدول التالي يعطي تعاريف مختلفة إلاَّ أنَّها تتفق حول عدد العمال الذي لا ينبغي أن يتجاوز 10 عمال.

جدول رقم 4: تعاريف المؤسسات المصغرة حسب بعض الدول

الدولة	عدد العمال	معايير أخرى
الاتحاد الأوروبي	اقل من 10 عمال	**5حجم الأصول ملايين يورو**
تركيا	اقل من 10 عمال	**لا يوجد**
الأردن	اقل من 10 عمال	**لا يوجد**
تونس	اقل من 10 عمال	**رقم الأعمال لا يتعدى 20 مليون دينار**

المصدر: بن خالد عدة، 2014، ص. 8.

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة من أهم القطاعات التي يعول عليها في التنمية بالنظر لما تساهم به في رفع الثروة وزيادة الناتج الداخلي الخام وزيادة الصادرات وخلق مناصب العمل والحد من البطالة وبالتالي في المستدامة المستدامة (سليمان ناصر وعواطف محسن، 2014، ص. 2).

2.2. أهمية المؤسسات الصغيرة

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الركائز التي تعتمد عليها اقتصاديات الحديثة كونها تشكل أكثر من 95 % إلى 99 % من إجمالي المؤسسات في الدول المتقدمة. بالإضافة إلى أنَّها توفر أكثر من ثلثي العمالة على المستوى العالمي خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة (نبيل جواد، 2007، ص. 20).

إنَّ الاستثمار في المؤسسات الصغيرة في الجزائر يعد الرهان الاقتصادي والاجتماعي ذا أهمية بالغة، حيث يوفر إجراءات أقل تعقيداً وطرق إنتاج أكثر سلاسة وقدرات تأقلم مناسبة مع الأسواق المحلية والدولية التي تعرف ارتفاع في درجات عدم التأكد، وعرفت هذه الاستثمارات نمواً كبيرًا وتحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأهداف التالية:

– زيادة الناتج المحلي الوطني: تساهم المؤسسات الصغيرة في التنمية الاقتصادية سواء في الدول النامية أو المتقدمة بحيث توجه المدخرات التي كانت ستوجه للاستهلاك إلى استثمارات مما ينتج عنه زيادة القيمة المضافة و بالتالي زيادة الناتج الوطني وهذا ما يعزز الناتج المحلي الإجمالي.

– الحد من البطالة : توفر المؤسسات الصغيرة الحل الأمثل للبطالة نظرا لطبيعة أنشطتها و استيعابها لليد العاملة مقارنة بالمؤسسات الكبرى التي تعتمد على التقنيات الحديثة مقابل نسبة ضعيفة من اليد العاملة كما تتسم المؤسسات الصغيرة بقدرتها على التكيف في المناطق النائية وهذا ما يحد من البطالة الريفية والنزوح الريفي. تلعب المشاريع المصغرة دور مهم في الحد من الفقر والبطالة واحتواء الآثار الاجتماعية من خلال استعمالها لأساليب إنتاجية كثيفة اليد العاملة.

– تنمية المواهب و الابتكارات: تعمل المؤسسات الصغيرة على تنمية و تشجيع المواهب بإعطاء فرص لأصحاب المهارات والإبداعات من خلال توظيف مهاراتهم و قدراتهم الفنية، كما تعمل على تطوير روح المبادرة وتنمية المهارات كما لها قدرة التأقلم والتكيف مع مختلف المتغيرات الدولية مما يسمح لها بامتصاص مختلف الصدمات الاقتصادية الدولية.

– تحقيق الاستقرار الاجتماعي: إنَّ خلق فرص العمل يؤدي إلى ضمان ارتفاع الدخل وبالتالي يحقق الاستقرار الاجتماعي من خلال الحد من الهجرة الداخلية والخارجية بفضل تركيزها على تلبية حاجة الفقراء.

– المساهمة في تنمية الصادرات و إحلال الواردات: تسمح المؤسسات الصغيرة بترقية الصادرات لمختلف السلع الصناعية و الحرفية و زيادة الاستثمارات كما تعمل على تحويل أفكار استثمارية إلى مشاريع قائمة برأس مال منخفض نسبيا كما تعمل على تطوير التنمية البشرية و القدرة التنافسية (فوزي أبو جزر، 2006 ، ص، 132)

– مساهمتها في التنمية المستدامة من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الكلية: إجمالي الناتج المحلي، الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، إحلال الواردات و الصادرات...فهي تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية ومعالجة مشكلتي الفقر والبطالة وهذا ما جعل مختلف الدول تولي لها أهمية بالغة.

– وسيلة لدمج وتفعيل دور المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بما يعزز دورها الريادي والاجتماعي.

3. دور القرض الحسن في تمويل المشاريع في ولاية سطيف

1.3. القروض الحسنة لولاية سطيف

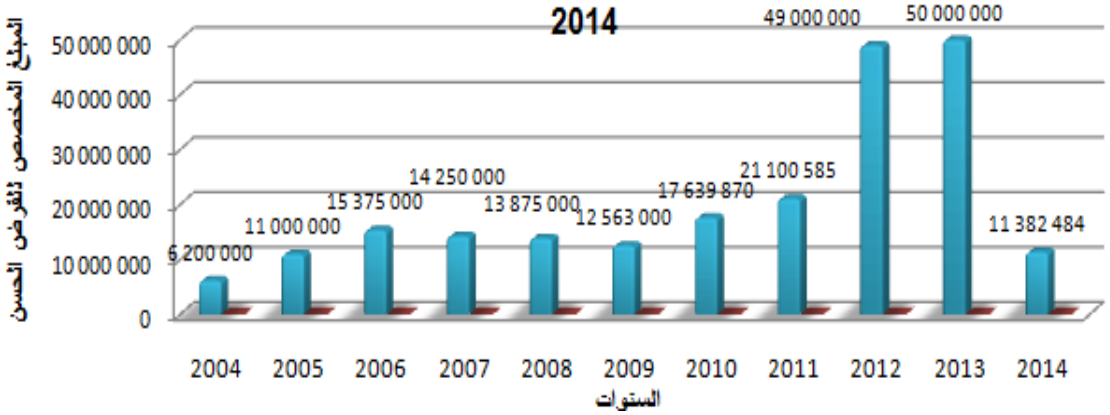
تتسم القروض الحسنة لولاية سطيف بالارتفاع و الانخفاض فنلاحظ ارتفاع مستمر منذ 2004 إلى غاية 2007 ليبلغ أقصاه بحوالي أكثر من 50 مليون دج سنة 2013 ليبدأ الانخفاض في سنة 2014 ليصل إلى 382 11 484 في حين لم تتجاوز 000 200 6 دج في سنة 2004 وهذا نظرا لما كان يروج على سمعة هذا الصندوق مما انعكس سلبا على حصيلته مثلما يوضح الجدول و الشكل التاليين:

الجدول رقم 5: القروض الحسنة الموجهة للاستثمار في المشاريع المصغرة لولاية سطيف للفترة 2004-2014

السنة	المبلغ المخصص للقرض الحسن	معدل نمو قيمة القروض* %	عدد القروض الموزعة	معدل نمو عدد القروض * %	نسبة المئوية من إجمالي التمويل %
2004	6 200 000	-	45	-	**2,93**
2005	11 000 000	77,41	100	122,22	**5,21**
2006	15 375 000	147,98	75	66,66	**7,28**
2007	14 250 000	129,83	75	66,66	**6,75**
2008	13 875 000	123,8	60	33,33	**6,57**
2009	12 563 000	102,62	50	11,11	**5,95**
2010	17 639 870	148,51	60	33,33	**8,35**
2011	21 100 585	240,33	72	60	**10**
2012	49 000 000	690,32	98	117,77	**23,22**
2013	50 000 000	706,45	158	25111	**23,69**
2014	11 382 484	83,58	-	-	**-**
المجموع	**222 385 939**	**3303,28**	**735**	**153333**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مديرية الشؤون الدينية و الأوقاف لولاية سطيف باعتماد سنة الأساس* 2004.

الشكل رقم 3 : تطور حصيلة القرض الحسن لولاية سطيف للفترة الممتدة من 2004 الى غاية 2014

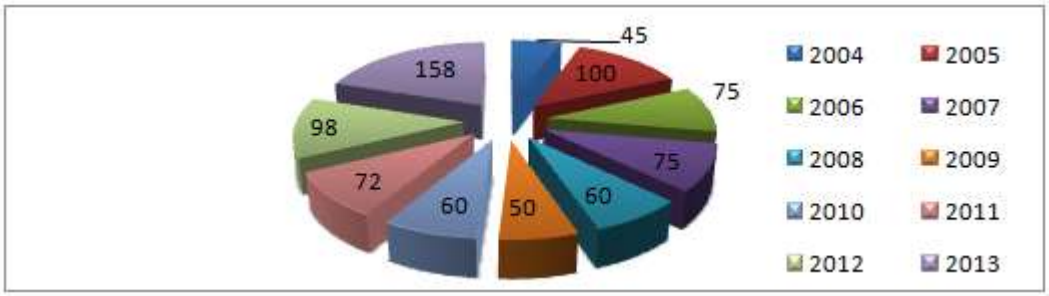


المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات الجدول رقم 5

نلاحظ انخفاض في سنة 2008 و 2009 على التوالي حيث قدرت نسبة الانخفاض المسجل سنة 2009 بـ1312000دج مقارنة بـ2008 وهذا راجع إلى أنَّ وزارة شؤون الدينية خصصت ربع حصيلة صندوق الزكاة لسنة 2009 لصالح أهالي غزة إذن فالحصيلة التي كانت ستوجه للفقراء كقروض حسنة تم توجيهها لفلسطين. هذا

و قد تنوعت المشاريع ما بين حلاقة، روضة أطفال، اللحوم المجمدة، سيارة الأجرة، مواد غذائية عامة، شاحنة التبريد، خياطة، صيانة وبيع مواد الإعلام الآلي، ورشة السمعي البصري و مؤسسة فلاحية. وكان نصيب المستفيد منهم يتراوح ما بين 000 60 دج إلى 250 000 دج. أما في سنة 2007 تم رفع من قيمة القرض ليبلغ أدنى حد له 000 90 دج و أقصى حد 250 000 دج ثم إلى حوالي أكثر من 270 000 دج لسنة 2012 ليصل سنة 2013 إلى 300 000 كحد أقصى له حيث بلغت القيمة الإجمالية للقروض حوالي **222 385 939** دج، كما تنوعت الأنشطة لتشمل الصيد البحري، مكاتب الترجمة، تعليم السياقة، تربية المواشي والدواجن، مكاتب المحاماة والحدادة والنجارة المعدنية. حيث تلعب هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً أساسياً في تمويل المشاريع من خلال تكثيف النسيج الصناعي وتنشيط الحركة الصناعية . كما يعتبر هذا النوع من المؤسسات مستقطبا للمستثمرين الخواص للاستقرار بالمنطقة، وبالتالي تزيد فرص التشغيل.

الشكل رقم 4: عدد المشاريع المصغرة الممولة بالقرض الحسن في ولاية سطيف



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على معطيات الجدول رقم 5

فمن خلال الشكل 5 نلاحظ ارتفاع عدد القروض الممنوحة لتصل أقصاها سنة 2013 حوالي 158 قرض أي حوالي 158 مشروع مقاولاتي مصغر (بنسبة حوالي23,69 % من إجمالي القروض) تم تمويله في حين لم تتجاوز عدد المشاريع الممولة في سنة 2004 (45 مشروع). فخلال الفترة 10 سنوات تم تمويل أزيد من **735** مشروع مصغر بما قيمته (**222 385 939 دج**).

2.3. توزيع القروض الحسنة لولاية سطيف على حسب القطاعات

الجدول رقم 6: توزيع القروض الحسنة لولاية سطيف على حسب القطاعات (دج)

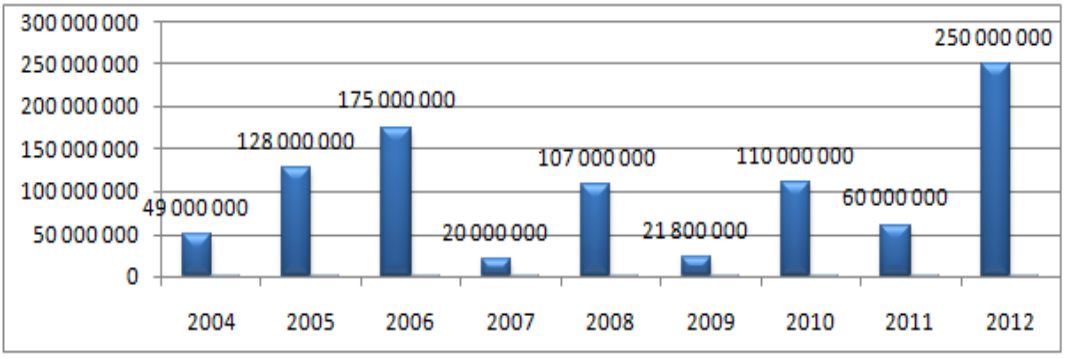
السنة	الصناعة	الفلاحة	التجارة	الخدمات
2004	49 000 000	0	0	426 000 000
2005	128 000 000	77 000 000	8 000 000	111 000 000
2006	175 000 000	320 000 000	25 000 000	280 000 000
2007	20 000 000	247 000 000	68 000 000	536 000 000
2008	107 000 000	169 000 000	0	441 500 000
2009	21 800 000	146 000 000	0	81 500 000
2010	110 000 000	205 000 000	0	136 000 000
2011	60 000 000	350 000 000	300 000 000	325 000 000
2012	250 000 000	1 450 000 000	450 000 000	2 100 000 000
المجموع	**920 800 000**	**2 964 000 000**	**851 000 000**	**4 437 000 000**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية سطيف

أ.المشاريع المصغرة في قطاع الصناعة

يتبين لنا من خلال معطيات الجدول ارتفاع مستمر في تمويل قطاع الصناعي في من سنة 2004 إلى 2006 حيث تم تسجيل 49.000.000 لترفع سنة 2006 إلى 175.000.000 ، لكن خلال سنوات الأخيرة بدأت بالانخفاض حيث بلغت سنة 2007 حوالي 20.000.000 دج، ليبلغ التمويل حده الأقصى سنة 2012حيث وصلت ما يقارب 250.000.000 دج، ولذا يحتل هذا القطاع المرتبة الثالثة من ناحية قيمة القروض الموجهة لتمويل المشاريع بقيمة **920 800 000 أي ما** نسبته 10 % .

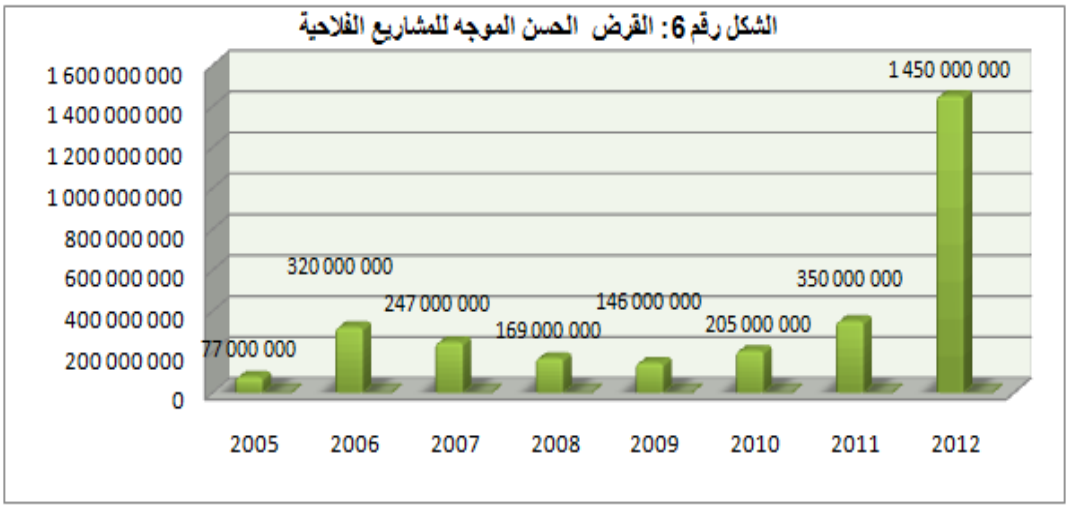
الشكل رقم 5: القرض الحسن الموجه للمشاريع الصناعية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 6

ب. المشاريع المصغرة في قطاع الفلاحة

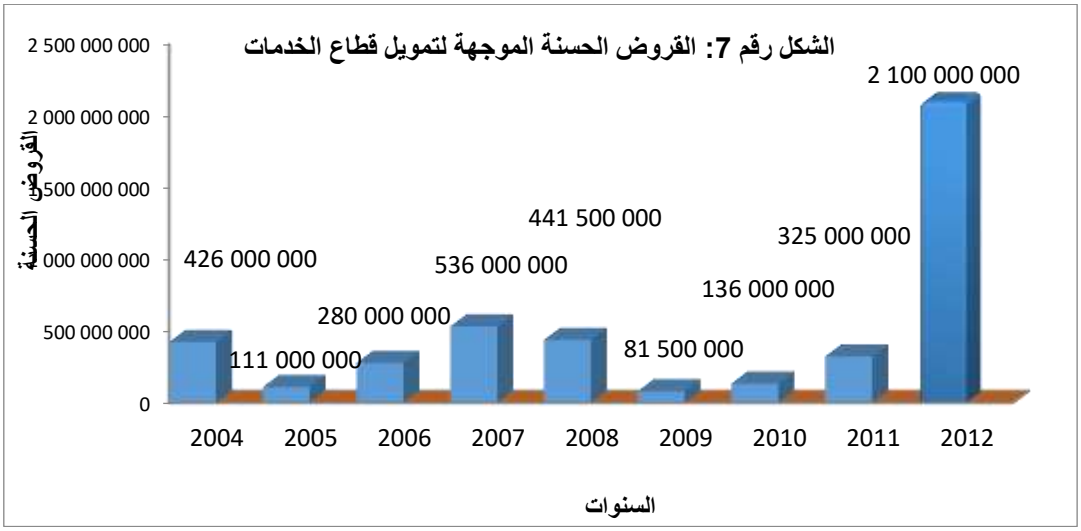
تحتل المشاريع في قطاع الفلاحة المرتبة الثانية بقيمة 2 964 000 000 أي ما يعادل 32,31 % حيث بلغت القروض أقصى قيمة لها سنة 2012 بـ1 450 000 000 دج.



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 6

ج. المشاريع المصغرة في قطاع الخدمات

تحتل مشاريع في قطاع الخدمات الصدارة من ناحية قيمة التمويل بـ4 437 000 000 أي بنسبة 48,37 % حيث بلغت أقصى قيمة للقروض سنة 2012 بـ 2 100 000 000 دج و أدنى قيمة سنة 2009 بـ 81 500 000 دج.

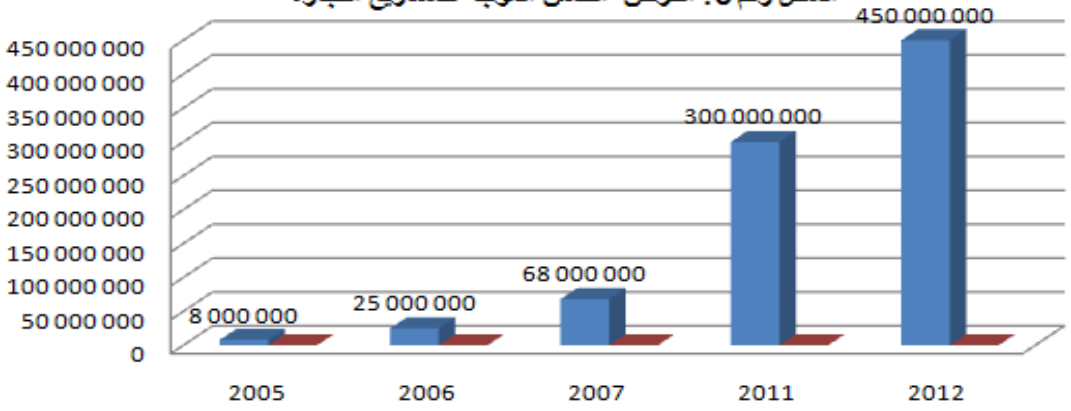


المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 6

د. المشاريع المصغرة في قطاع التجارة

إحتلت مشاريع في قطاع التجارة المرتبة الأخيرة من ناحية قيمة التمويل ب**851 000 000 دج** أي بنسبة 9,32 % حيث بلغت أقصى قيمة للقروض سنة 2012 بـ 450 000 000 دج وأدنى قيمة سنة 2005 بـ 8 000 000دج في حين لم تستفد من أي تمويل في السنوات التالية 2004، 2008، 2009 و2010.

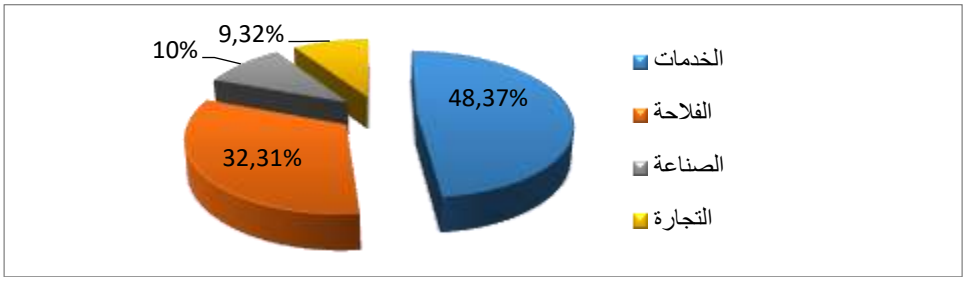
الشكل رقم 8: القرض الحسن الموجه للمشاريع التجارة



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 6

والشكل التالي يوضح نسب تمويل القروض الحسنة لمختلف المشاريع حسب القطاعات:

الشكل رقم 9 : توزيع القروض الحسنة حسب القطاعات



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 6

فإذا أخذنا مقارنة بسيطة مع ولاية بسكرة مثلاً نجد هذه الأخيرة قد مولت حوالي 161 مشروع مصغر بما قيمته 33 000 000 دج للفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2012، كما أكد وزير الشؤون الدينية الأوقاف أنَّه تمَّ تمويل 500 مشروع في قسنطينة بقيمة إجمالية تجاوزت 10.6 مليار سنتيم، وذلك في قطاعات الخدمات، التجارة، الأشغال وبالبناء، الإنتاج والصناعة، فيما استحوذ قطاعا الفلاحة والصناعات التقليدية والمهن الحرة على العدد الكبير من المشاريع، في حين وهران موَّلت 134 مشروع مقاولاتي فقط بحوالي 26 102 665 دج قيمة القرض

الحسن الممنوحة للفترة ما بين 2006 و 2013 رغم كونها تعتبر العاصمة الثانية و رغم مكانتها الاقتصادية لم تشارك بنسبة كبيرة في تمويل المشاريع المقاولاتية.

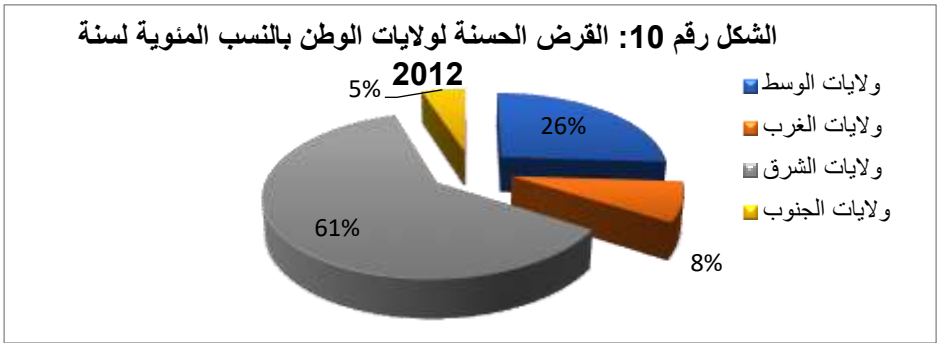
الجدول رقم 7: عدد المشاريع الممولة بالقرض الحسن من الفترة 2004 الى 2013 في كافة الوطن

السنة	2004	2005	2006	2007	2008
عدد المشاريع	186	516	730	814	652
السنة	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المشاريع	715	859	1123	1340	1297

المصدر: وزارة الشؤون الدينية والأوقاف

نلاحظ من خلال الجدول 6 النمو المتواصل للقرض الحسن على كافة التراب الوطني منذ بداية العمل به إلى غاية 2008 أين سجل انخفاض بحوالي 652 قرض (مساعدات لقطاع غزة) ليعاود النمو إلى أن يصل لا كثر من 1297 مشروع سنة 2013 في حين لم يتجاوز 7 قروض سنة 2003. ولقد بلغ إجمالي القروض منذ 2003 حوالي 8239 قرض حسن رصد له حوالي 172 مليار سنتيم على مدار 10 سنوات الأخيرة، وزعت على أزيد من 08 آلاف قرض للشباب المستثمرين جسد منها 6500 قرض في الميدان نجح بعضها وفشل البعض الآخر كما لم يتمكن العديد منها من تسديد الأقساط (محمد عيسى، 2015) ، لكن تبقى ولايات الشرق الجزائري رائدة في هذا المجال وتحتفظ ولاية سطيف بالصدارة بنسبة 8,92 % من إجمالي القروض الممنوحة مثلما يوضح الشكل التالي.

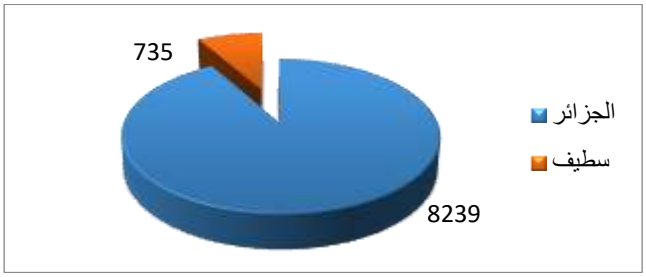
الشكل رقم 10: القرض الحسنة لولايات الوطن بالنسب المئوية لسنة 2012



المصدر: وزارة شؤون الدينية و الأوقاف، القرض الحسن، منشورات خاصة بالصالون الوطني للقرض الحسن المنعقد في الجزائر العاصمة من 22 إلى 24 سبتمبر 2012، قصر المعارض، الجزائر، 2012، ص. 27.

فعلى سبيل المقارنة ولايات الغرب لا تشارك إلاَّ بنسبة 8 % مقارنة بـ61 % في ولايات الشرق (وزارة شؤون الدينية والأوقاف، 2012، ص. 32). مع العلم إنَّه حسب الخبير الاقتصادي مسدور فارس إنَّ أقل مبلغ يخرج كزكاة من أموال الجزائريين يقدر بـ: 2.5 مليار دولار إلاَّ أنَّ حصيلة الزكاة تبقى بعيدة كل البعد عن هذه القيمة. مع العلم أنَّ زكاة رجل أعمال "كبير" واحد في الجزائر هي 125 مليون دولار.

الشكل رقم 11: مساهمة ولاية سطيف في دعم المشاريع المصغرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معلومات و معطيات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف و مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية سطيف.

النتائج:

حاول هذا البحث إبراز الدور الذي يلعبه التمويل الإسلامي المتناهي الصغر وبالأخص القرض الحسن في تمويل المؤسسات المصغرة ودعم المشاريع بالتالي في التنمية الاقتصادية؛ بناءاً على ما سبق يمكن الاستنتاج النقاط التالية:

تم تمويل حوالي 735 مشروع مصغر طيلة 10 سنوات بقيمة 665 102 26 دج جلها منحصر في قطاع الخدماتي أي بنسبة 48,37 % من إجمالي التمويل مثل النقل بنوعيه سيارة الأجرة و نقل البضائع حيث سيطر الذكور على نسبة الاستفادة من التمويل بنسبة 84 %.

إنَّ عدم المتابعة المستمرة و المراقبة الصارمة للمشاريع سمح للمستفيدين من تغيير أنشطتهم و إنفاق القرض الحسن في غير الوجهة المبرمجة له مما نتج عنه استحالة استرجاع القروض التي قدرت بحوالي 70 **%** من إجمالي قروض قاربت 8239 قرض حسن على مستوى التراب الوطني، وهذا ما دفع بالوزير الشؤون الدينية و الأوقاف إلى تجميد العمل بالقرض الحسن إلى أن يتم استرجاع كافة الأموال الممنوحة. كما قامت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بإنشاء لجنة مرافقة مختصة، مكونة من مختصين وخبراء في المالية والأعمال قصد إرشاد المستثمرين الشباب قصد ضمان نجاح المشاريع. كما عمدت الوزارة على توزيع حصيلة الزكاة لسنة 2015 و 2016 على العائلات دون توجيهها للقرض الحسن وهذا ما يسمح بإنفاق إيرادات الزكاة في الاستهلاك دون تمويل الاستثمارات وخلق مشاريع مصغرة وبالتالي لا يصبح لصندوق الزكاة دور في الحد من البطالة بل يشجع الاستهلاك فقط. فأساس الزكاة هو الإغناء فعن عمر رضي الله عنه "إذا أعطيتم فاغنوا" وشعار القائمون على الصندوق الجزائري "لا نعطيه ليبقى فقيراً و إنَّما ليصبح مزكياً" وهذا ما يجسده فعلاً القرض الحسن الذي يلعب دور رئيسي في تحقيق التنمية المحلية، وعليه نقبل الفرضية 1 و2.

الخاتمة:

يحقق القرض الحسن التكافل الاجتماعي الاقتصادي وزيادة أبواب الرزق من خلال استثمار جزء من أموال الزكاة في المشاريع الاستثمارية تساهم في التخفيف من حدة الفقر وتطوير التنمية المحلية. استطاع صندوق الزكاة لولاية سطيف رغم حداثته أن يساهم في مد يد العون لكثير من الفقراء و تمويل المشاريع المصغرة التي قاربت 735 مؤسسة مصغرة خلال 10 سنوات، وخلق مناصب عمل للشباب البطال بفضل القرض الحسن. لقد حقق صندوق الزكاة لولاية سطيف نتائج جدُ مرضية إذا ما قورنت مع صندوق جزائر العاصمة أو بعض ولايات الشرق. ولقد تبين من خلال دراستنا **أنَّ** للقرض الحسن الدور الفعال في مجال دعم مشاريع وخلق المؤسسات المصغرة وتوفير مناصب العمل و المساهمة في التنمية المحلية ومن تم في التنمية الاقتصادية بمساهمة تقدر بـ92,8 % . وقرر وزير الشؤون الدينية والأوقاف، محمد عيسى، تخصيص حصيلة الزكاة للفقراء والمساكين وإلغاء «القرض الحسن» للسنة الثالثة على التوالي، كما أن الإجراء الذي بدأ العمل به سنة 2014، سيبقى ساري المفعول إلى غاية استرجاع الأموال المقروضة لمختلف فئات الشباب لإقامة مشاريعهم المصغرة. ومن المنتظر أن يدخل صندوق الزكاة قريبا في مرحلة الزكاة الإلكترونية، والتي ستعتمد على البرنامج المعلوماتي الذي أنجزه الصندوق والمسمى «العادل»، حيث سيسمح بعصرنة صندوق الزكاة. كما تعتزم وزارة الشؤون الدينية والأوقاف إعادة إطلاق القرض الحسن من عائدات الأملاك الوقفية عوض الزكاة، بحيث تمنح كقروض لصالح الشباب الراغبين في الاستثمار بمختلف المجالات، قصد إنماء هذا المرد الهام والذي ظل لسنوات غير مستثمر ومؤجر بالدينار الرمزي.

أمَّا بخصوص القرض الحسن الذي تم تجميده لمدة 5 سنوات، فأشار الوزير إلى أنَّ إعادة بعثه مرهون بحجم المسترجعات التي بلغت نسبة 19 بالمائة في سنة واحدة. كما أكَّد أنَّ صندوق الزكاة يساهم في دعم استثمار الشباب ودعم إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة و كشف أنَّ الصندوق منح السنة أكثر من 270 مليار سنتيم قروضا حسنة و قد تمكنت نسبة كبيرة منهم من النجاح في مجال العمل المقاولاتي.

على أساس النتائج المتوصل إليها، يمكننا أن نقدم بعض الاقتراحات نوجزها فيما يلي:

– يشكل نشاط النقل بسيارة الأجرة أكثر المشاريع الاستثمارية التي تم تمويلها في هذا الإطار، يليه مجالات أخرى كالخياطة وتربية النحل والحلويات والتصوير والنجارة الفنية والكهرباء. ويعد ارتفاع أسعار كراء المحلات التجارية من الأسباب الرئيسية التي تدفع الشباب المستفيدين من القرض الحسن للاستثمار في نشاط سيارات الأجرة لتفادي نفقات إضافية. كما إنَّ كثرة الاهتمام بقطاع الخدماتي وإهمال قطاع زراعي والإنتاجي والصناعي لا يسهم في النمو الاقتصادي بشكل كبير، فالاستثمار في النقل وبصفة خاصة استغلال سيارة الأجرة لا يخلق مناصب شغل من شانها الحد من البطالة عكس نشاط الإنتاجي والصناعي. إذن من الأفضل الاهتمام بالمشاريع الموجهة لتطوير قطاعي الإنتاج والزراعة اللذان يساهمان في القيمة المضافة لاقتصاد الوطني.

– توجيه القروض نحو استثمارات طويلة الأجل وذات عائد اكبر.

– دراسة معمقة للمشاريع وتقدير قيمة الأرباح الممكن تحصيلها وكذا عدد العمال الممكن توظيفهم و مقارنة مختلف المشاريع فيما بينها لتسهيل تقدير الأرباح وتحديد الأولوية في منح القروض الحسنة.

– متابعة المشاريع التي تم تمويلها ومعاقبة المستفيدين الذين استعملوا القرض الحسن خارج نطاقها.

– تكثيف حملات التوعية والتحسيس بأهمية القرض الحسن ودوره اقتصادياً و اجتماعياً باستعمال وسائل الإعلام ونشر الوعي الديني والثقافي في أوساط المجتمع وحثهم على ضرورة تفعيل دور القرض الحسن.

– إجراء اختبارات تقييمية لحاملي المشاريع قبل منحهم التمويل وتكوين الراغبين في خلق المؤسسات ومساعدتهم في تسيير المشاريع لضمان استرجاع القروض؛

– تقديم التوجيهات والإرشادات لصالح الشباب الراغب في إنشاء مؤسسات مصغرة.

– المرافقة المستمرة لحاملي المشاريع في كل مراحل المشروع؛

– رفع نسبة أموال المخصصة لاستثمار من 37,5 % إلى 50 % ؛

– وضع سياسات مساعدة لقطاع التمويل الإسلامي بالقرض الحسن لمختلف المشاريع المقاولاتية وإجراء اختبارات تقييمية لحاملي المشاريع قبل منحهم التمويل؛

– إنشاء صندوق مستقل خاص بالقرض الحسن وتوسيع عملية منح القروض.

– المتابعة الميدانية للشباب لتنمية مهارات وقدرات حاملي المشاريع وترشيد ثقافة المقاول؛

– إشراك جميع أفراد المجتمع المدني و التواصل المستمر مع المزكين باستعمال مختلف الوسائل لتنمية الثقة.

– إنشاء لجنة مكونة من خبراء ومختصين في المالية ومختصين في الأعمال لدراسة مردودية المخاطرة لمختلف الطلبات المتعلقة بتمويل المشاريع المصغرة من اجل الاستغلال الأمثل لموارد الزكاة.

قائمة المراجع:

- باتل جبر بتال السبيعي.(2011). محاربة الفقر في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وأثرها في الوقاية من الجريمة دراسة تأصيلية. رسالة الماجستير في العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: السعودية.
- بن خالد حدة، و نصبة مسعودة. (2007). تمويل المؤسسات المصغرة بصيغة القرض الحسن– دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية بسكرة (2006–2012). مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية، جامعة بسكرة، 2014.
- صالح صالحي. (2009). توزيع الثروة و الدخل في الاقتصاد الإسلامي. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، (9) ، 1–13.
- نبيل جواد. (2007). إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. بيروت: دار محمد.

- فاطمة سايح أ. (2016). تجربة صندوق الزكاة الجزائري كآلية لبعث المشاريع المصغرة و تمويلها–ولاية عنابة نموذجًا–. مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، (5)، 161–184.
- فطيمة سايح ب، (2016)، الدور التمويلي والتنموي للقرض الحسن–ولاية وهران نموذجا–. مجلة الحكمة للدراسات الإسلامية، العدد السابع السداسي الأول، جوان2016 ، ص ص. 232–264.
- سليمان ناصر، و عواطف محسن أ. (2011). تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن، دراسة تقييمية. أكاديمية السودان للعلوم المصرفية و المالية– الخرطوم المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب– ،جدة، 1–22.
- سليمان ناصر، و عواطف محسن ب. (2011)، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية. الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، غرداية، 1–16.
- سليمان ناصر و عواطف محسن ج. (2013)، القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة دراسة تقييمية لانشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) الجزائر. بحث مقدم الى ملتقى صفاقص الدولي الثاني حول المالية الاسلامية.1–15.
- سليمان ناصر و عواطف محسن د. (2014). قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي لاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، المعوقات و الحلول. الملتقى الدولي الأول حول تقييم استراتيجيات و سياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، يومي 28 و 29 أكتوبر 2014، جامعة مسيلة، الجزائر، 2014. 1–23.
- سليمان ناصر. (2012). تمويل المشاريع المصغرة بأموال الزكاة، دراسة على ضوء الآراء الفقهية المعاصرة. بحث مقدم إلى المؤتمر الفقه المعاصر، الجامعة الإسلامية العالمية، كوالا لامبور، ماليزيا، 1–18.
- عبد الحميد عمر، (2005). أساليب التمويل الإسلامية القائمة على البر و الإحسان للمشروعات الصغيرة. مجلة الدراسات الاقتصادية، (5).
- محمد عيسى. (2015). منح 270 مليار سنتيم من صندوق الزكاة قروضا حسنة للشباب لإنشاء مؤسسات استثمارية، تاريخ الاسترداد 25 8، 2017، من: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150511/40041.html
- لسوامس رضوان، ولعيوني. (2003). عدد خاص بصندوق الزكاة. مجلة رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.
- بن خالد عدة. (2014). تمويل المؤسسات المصغرة بصيغة القرض الحسن، دراسة حالة صندوق الزكاة لولاية بسكرة 2006_2012. مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

- وزارة شؤون الدينية و الأوقاف، (2012)، القرض الحسن، منشورات خاصة بالصالون الوطني للقرض الحسن المنعقد في الجزائر العاصمة من 22 إلى 24 سبتمبر 2012، قصر المعارض، الجزائر، 1-33.
- صالح صالحي. (2009). توزيع الثروة و الدخل في الاقتصاد الإسلامي، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، (9) ، 1-13.
- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغرى و المتوسطة رقم 18/1 المؤرخ في 2001/12/12، الجريدة الرسمية رقم 77 الصادر في 15 ديسمبر 2001.
- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغرى و المتوسطة رقم 02/17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 2017/01/10، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية، المادة رقم 08-09-10 العدد 02، الصادرة في 11 جانفي 2017.
- فارس مسدور. (2016). زكاة الجزائريين تفوق 18 ألف مليار سنتيم لكنها غير مستغلة، لجريدة الخبر، 2013، تاريخ الاسترداد 10 01، 2017، من : http://www.elkhabar.com/quotidien/?ida=213588&idc=49
- فوزي ابو جزر. (2006). المشاريع الصغيرة و المتوسطة و أهميتها في الحد من مشكلة البطالة في فلسطين.مؤتمر تنمية و تطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 13 -15 فيفري.
- الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف الجزائرية (2016)، تاريخ الاسترداد 15 01، 2016، من: http://www.marw.dz
- المرسوم التنفيذي رقم 91-82 المؤرخ في 7 رمضان 1411 الموافق لـ23 مارس 1991.